

وقد أكد المؤتمر تضامنه الاخوي الفعّال مع السودان، والصومال، ضد أي تهديد لوحدهما الوطنية، أرضاً وشعباً، وذلك تعزيزاً للأمن والاستقرار في القرن الافريقي.

وإذ يحیی المؤتمر استقلال ناميبيا، ونيل الزعيم الافريقي نلسون مانديلا حريته، ويشيد بنضال الشعوب الافريقية ضد الفصل العنصري، ومن أجل التحرر والتقدم، يؤكد تلاحم النضال والتعاون العربي - الافريقي، ويحذّر من مخاطر التعاون الشامل بين النظامين العنصرين، في تل - أبيب وبريتوريا، وبخاصة في ميدان التسلّح النووي، على أمن العرب والافارقة.

ودعا المؤتمر الى العمل على تنشيط التعاون العربي - الافريقي، من خلال التعاون الوثيق بين الامين العام لجامعة الدول العربية والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وبالتشاور مع الوكالات العربية، والافريقية، المتخصصة، لتنفيذ المشروعات التي سبق الاتفاق عليها، في اطار اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الافريقي.

وعرض المؤتمر تطوّرات الوضع بين العراق وايران، واستمرار معاناة أسرى الحرب وقلق عوائلهم، بالرغم من انتهاء الاعمال العدائية الفعلية منذ سريان وقف اطلاق النار، في ١٩٨٨/٨/٣٠. ولاحظ المؤتمر، ببالغ الارتياح، مبادرات العراق السلمية، وآخرها رسالة السلام التي بعث بها السيد صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، الى القيادة الإيرانية. وإذ يؤكد المؤتمر قراره السابق الرقم ١٨٢، المتخذ في الدار البيضاء، يدعو الى مواصلة اقرار السلام الشامل، والدائم، بين العراق وايران، على أساس قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨، باعتباره خطة سلام شاملة، برعاية الامم المتحدة، وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه، خصوصاً حقه التاريخي في السيادة على شط العرب، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وضمان أمن الخليج العربي، وحرية الملاحة في مياحه الدولية. ودعا المؤتمر الى تكثيف الجهود على مختلف الصعد، من أجل اطلاق اسرى الحرب من الجانبين، واعادتهم الى اوطانهم فوراً، تطبيقاً لأحكام قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨ واتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، باعتبار ذلك مسألة مستقلة في طابعها القانوني، والانساني. ويدعو الامم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية، والاقليمية، الحكومية وغير الحكومية، والدول الاطراف في اتفاقية جنيف الثالثة الى تحمّل مسؤولياتها،

التي تستهدف النيل من سيادته، والمساس بأمنه الوطني، تمهيداً، وتسهيلاً، للعدوان عليه.

ويؤكد المؤتمر... حق العراق في اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتأمين أمنه الوطني، وحمايته، وتوفير متطلبات التنمية، بما في ذلك امتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة، وتوظيفها للاغراض المشروعة دولياً. كما يؤكد المؤتمر حق الدفاع الشرعي للعراق، والدول العربية كافة، في الرد على العدوان بالوسائل التي تراها مناسبة، لضمان أمنها وسيادتها.

وانطلاقاً من الوعي التام للترابط العضوي بين الأمن الوطني والأمن القومي العربي، وتقديراً لوقفه الصمود والثبات التي يقفها الأردن الشقيق على اطول خطوط المواجهة مع العدو، يدين المؤتمر سياسة الاستيطان والمخططات التوسعية الاسرائيلية، بما فيها خطط توطين المهجرين اليهود الجدد في الاراضي العربية المحتلة، ممّا يشكل تهديداً مباشراً للمملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي تهديداً للأمة العربية، وعدواناً عليها. ويؤكد المؤتمر التزامه التام الدفاع عن الأمن الوطني الاردني، وحمايته، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الامن القومي للأمة العربية، وان دعمه، والتضامن معه، وتوفير متطلبات صموده، واجب قومي ينطلق من حقيقة ان الاردن قاعدة أممية للأمة العربية، يحمي حدودها، ويدافع عن وجودها، ويساهم في درء الاخطار عنها. وقّر المؤتمر تقديم الدعم الى الاردن، من خلال التشاور الثنائي معه، لتمكينه من تثبيت صموده، وتعزيز قدراته في مختلف المجالات، ممّا يشكل، بالتالي، ظهراً أساسياً للقضية الفلسطينية، ودعماً للانتفاضة الفلسطينية المباركة، وموازرة للشعب الفلسطيني للصدوم [على] أرضه المحتلة.

وإذ ان المؤتمر التهديدات الامريكية باستعمال القوة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، واستنكر تمديد الادارة الامريكية الحصار الاقتصادي على الجماهيرية، ويطالب برفعه. وأكد المؤتمر حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في امتلاك وسائل التقنية الحديثة لتحقيق التنمية والتطور. وجدّد المؤتمر تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مواجهة الحصار الاقتصادي، والتهديدات الامريكية، التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، وترسيخاً لدعائم الأمن والسلم الدوليين.